

بعد أن بلغت كميات تداولاته 69.12 مليون سهم تمت من خلال 3338 صفقة

البورصة تنهي تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 5.6 نقاط



البورصة تنهي تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على انخفاض المؤشر العام 5,6 نقاط ليبلغ مستوى 5116,01 نقطة بنسبة انخفاض 0,11 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 69,12 مليون سهم تمت من خلال 3338 صفقة نقدية بقيمة 12,2 مليون دينار «نحو 40,26 مليون دولار أمريكي».

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5,02 نقطة ليصل إلى مستوى 4738,9 نقطة وبنسبة انخفاض 0,11 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 41,8 مليون سهم تمت عبر 1734 صفقة نقدية بقيمة 2,9 مليون دينار (نحو 9,5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 5,9 نقطة ليصل إلى مستوى 5323,5 نقطة وبنسبة انخفاض 0,11 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 27,2 مليون سهم تمت عبر 1604 صفقات بقيمة 9,2 مليون دينار (نحو 30,36 مليون دولار).

وكانت شركات (كامكو) و(المنتجات) و(كفيلك) و(اكتساب) و(إيفافادق) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (اهلي متحد) و(المستثمرون) و(أعيان) و(صناعات) و(الدولي) الأكثر تدافلاً أما الأكثر انخفاضاً فكانت (ميناء) و(كفيلك) و(تعليمية) و(جيداء) و(م. الأعمال).

وتابع المتعاملون إفصاحا لبيت التمويل الكويتي (بيتك) حول الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع الأسهم علاوة على إفصاح مكل بخصوص توقيع إحدى الشركات التابعة لرابطة الكويت والخليج للنقل (الرابطة) عقدا مع الجيش الأمريكي.

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهريه بخصوص تعيين رئيس المستشارين القانونيين للمجموعة لدى بنك برفان علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لصالح حساب

أيضاً للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياساً لآليات العرض والطلب المطبقة. على صعيد متصل قالت شركة المركز المالي إن البورصة حافظت على مكاسب سنوية نسبتها 8,8 في المئة خلال شهر سبتمبر الماضي مع اكتمال المرحلة الأولى من إدراجها ضمن مؤشر (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة.

وأضافت الشركة في تقرير اقتصادي أصدرته أمس أن المؤشر العام للأسهم الكويتية تراجع بنسبة 0,83 في المئة خلال سبتمبر الماضي في حين شهد السوق ارتفاعاً في حجم السيولة خلال جلسة 30 سبتمبر وسط «أداء معتدل لمجمل الأسهم».

وفيما يتعلق بالأسواق الخليجية أضافت (المركز المالي) بأن (مؤشر ستاندرد آند بورز) لدول الخليج ارتفع بنسبة 0,2 في المئة مما رفع المكاسب الإجمالية لهذا العام إلى 9,8 في المئة.

وذكرت أن مؤشر سلطنة عمان والسعودية كانا الأفضل أداءً خلال سبتمبر بارتفاع نسبته 8,2 و 6,5 في المئة على التوالي في حين تراجع مؤشر سوق أبو ظبي بنسبة 1,0 في المئة أما السوق القطري فقد انخفض بنسبة 0,7 في المئة. وفيما يتعلق بأسعار النفط بينت أن سعر خام برنت بلغ بنهاية سبتمبر 82,7 دولاراً للبرميل بارتفاع نسبته 23,7 في المئة خلال هذا العام بسبب محدودية العرض والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. وأوضحت أنه «من المفترض أن يوفر هذا الانخفاض القوي في سعر النفط الدعم المالي اللازم لدول مجلس التعاون الخليجي» لافتة إلى أن «العديد من دول الخليج لا تزال تطبق سعر النفط المتعاادل عند نقطة أعلى من السعر الفوري الحالي».

الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافرها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية

عليه استبعاد شركات وخرقية أخرى ثوابك المعايير الفنية على أن تنقل المستعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات. ويتضمن السوق الرئيسي

الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة. وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب

.. وتوقع مذكرة تفاهم مع معهد المحللين الماليين لتعزيز

الثقافة المالية للمستثمرين

وتقل البيان عن الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد قوله إن موقع (بورصة أكاديمي أون لاين) سوف عبر هذه الاتفاقية جلسات التدريب وورش العمل النوعية بهدف تعزيز دور شركة بورصة الكويت في زيادة الثقافة المالية في المجتمع. وأضاف الخالد أن هذا التعاون سيشكل الخدمات والمنتجات التي تقدمها بورصة الكويت كأحد أسواق الأسهم الرائدة في المنطقة. ومن جهته قال ممثل العضوية المحلية لجمعية المحللين الماليين المعتمدين ورئيس الجمعية في الكويت مجبل القطان إن الجمعية تعمل على تعزيز هذه العلاقة مع بورصة الكويت. وأضاف القطان "نؤمن بأن توفير المفاهيم المالية مثل أساسيات الاستثمار يعد خطوة مهمة في رفع مستويات التعليم محلياً ويعكس تحسين مستوى التعليم المالي الأساسي وتثقيف المستثمرين". وكانت البورصة قد أعلنت أن الهدف من إطلاق (بورصة أكاديمي) هو أن تصبح مصدراً موثوقاً للمعلومات ومناخاً للمقبلين على الاستثمار من أجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات سليمة وتقادي المخاطر.

أعلنت بورصة الكويت أمس عن توقيعها مذكرة تفاهم مع معهد المحللين الماليين المعتمدين في الكويت بهدف تثقيف المستثمرين بأسس الاستثمار في الأسواق المالية. وقالت البورصة في بيان صحافي إنه سيتم توفير المحتوى التعليمي المستمد من برنامج أسس الاستثمار في معهد المحللين الماليين المعتمدين في الكويت عبر الموقع الإلكتروني التعليمي التابع لبورصة الكويت (بورصة أكاديمي أون لاين). وأضافت أن الاتفاقية ستمكن المؤسسين من جمع خبراتهما في مجال الخدمات المالية وتوفير محتوى متاح كن يرغب في معرفة المزيد عن الاستثمار منها معجم للمصطلحات المالية وتعريف الأدوات المالية والإرشاد في التخطيط المالي ومقدمة عن استراتيجيات واستراتيجيات وطرق الاستثمار. وأوضحت أن الاتفاقية سوف نظام تداول افتراضي لمساعدة المستخدمين على تعلم تقنيات التداول في بيئة عملية وآمنة إضافة إلى مواد تعليمية تتضمن مقاطع الفيديو والرسوم البيانية والعروض التوضيحية عبر الإنترنت.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 92 سنتاً ليبلغ 80.59 دولاراً



أسعار النفط تحللي من جديد

وارتفع سعر برميل النفط الكويتي 92 سنتاً في تداولات أمس ليبلغ 80,59 دولاراً أمريكياً مقابل 79,67 دولاراً للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى مستويات لم تشهدها منذ نوفمبر 2014 مع اقتراب عقوبات أمريكية على إيران.

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 92 سنتاً في تداولات أمس ليبلغ 80,59 دولاراً أمريكياً مقابل 79,67 دولاراً للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى مستويات لم تشهدها منذ نوفمبر 2014 مع اقتراب عقوبات أمريكية على إيران.

«المركزي»: تخصيص إصدار سندات وتورق بـ 240 مليون دينار لأجل 6 أشهر

أعلن بنك الكويت المركزي أمس عن تخصيص إصدار سندات وتورق بقيمة إجمالية بلغت 240 مليون دينار "نحو 792 مليون دولار أمريكي". وقال (المركزي) في بيان لوكالة الأنباء الكويتية "كونا" أن مدة أجل الإصدار ستة أشهر بمعدل عائد 2,875 في المئة. وكان آخر إصدار سندات وتورق لبنك الكويت المركزي في 24 من شهر سبتمبر الماضي بقيمة 200 مليون دينار (نحو 640 مليون دولار أمريكي) فدره 2,5 في المئة وبمدة أجل ثلاثة أشهر

ولفت إلى أن حجم الاستثمارات المشتركة بلغ 210 ملايين ريال عماني (نحو 546 مليون دولار) بنهاية عام 2016 تبلغ مساهمة الكويت فيها نحو 94 مليون ريال (نحو 244 مليون دولار) وتقدر بنسبة 44 في المئة وتوزع على 557 شركة تتركز معظمها في قطاعات التجارة والإنشاء وقطاعات أخرى.

من جانبه قدم مساعد المدير العام لتطوير الأعمال بهيثة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية محمد يعقوب خلال اللقاء شرحاً عن المناخ الاستثماري بالكويت وبعض المميزات والحوافز التي تقدمها البلاد للمستثمر الأجنبي. بدورها شرحت مدير مركز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عرضاً حول أهم المشروعات والفرص بالكويت للشراكة مع القطاع الخاص. يذكر أن الوفد العماني ضم ممثلين عن 43 شركة خاصة وجهة حكومية عمانية فيما حضره عدد من أصحاب الأعمال الكويتيين وممثلين عن جهات حكومية كويتية.



علي الغانم

مبيناً أن الجهود التي يقوم بها «صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد وأخيه سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في إرساء قواعد علي السبلات نتائجها الإيجابية على البيئة الاقتصادية والتجارية». وأضاف أن مؤشرات العمل التجاري تعكس نمو المبادلات التجارية بين السلطنة والكويت خلال السنوات الأخيرة إذ بلغت نسبة الصادرات العمانية للكويت 96 في المئة حجم الصادرات والمنتجات عمانية المنشأ.

لوقع السلطنة الاستراتيجية وإقامة مشاريع ضخمة لتطوير البنية التحتية وتشديد مناطق اقتصادية ستكون منعقداً لتحول تنموي بالغ الأهمية للاقتصاد العماني».

وأشار إلى أن الوفد العماني سيطلع على ما قامت به الكويت من خطوات كبيرة لتحسين بيئة الأعمال والمشاريع المطروحة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص معرباً عن أمله في المزيد من الشراكات الاستثمارية الكويتية العمانية بعد الاطلاع على هذه المشاريع وآليات العمل بما من شأنه تعزيز العلاقات ودفعها إلى مستويات جديدة. من جانبه أشاد رئيس مجلس إدارة غرفة تجار وصناعة عمان فيس يوسف في تصريح مماثل بالدور الريادي الذي تلعبه غرفة تجارة وصناعة الكويت في تنمية العلاقة الاقتصادية بين البلدين الشقيقين وتعاونها الإيجابي الدائم مع غرفة عمان.

وأكد يوسف أن الإمكانيات المتاحة لدى البلدين الشقيقين تتيح مجالات رحبة للتعاون التجاري والاستثماري المشترك متسداً على ضرورة بذل المساعي في سبيل تيسير حركة التبادل التجاري ونهضة البيئة المناسبة لقطاع الأعمال العماني والكويتي. وأفاد أن العلاقات العمانية الكويتية عميقة ومتطورة ولها جذور تاريخية

أكد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم أمس أهمية إقامة المزيد من الشراكات الاستثمارية الكويتية - العمانية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي. وقال الغانم في تصريح صحافي عقب لقائه رئيس مجلس إدارة غرفة تجار وصناعة سلطنة عمان والوفد المرافق له في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت أن التعاون الاستثماري والتجاري المشترك يعد ركيزة أساسية في تعزيز قوة ومساندة العلاقات الاقتصادية بين البلدين».

وأضاف أن عدد الشركات الكويتية العاملة في السلطنة يبلغ أكثر من 500 شركة تعمل في عدة مجالات كالنجزنة والطاقة والمقاولات والسياحة.

وذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 426 مليون دولار أمريكي في عام 2017 «وهو مؤشر ايجابي ويعكس عمق العلاقات الأخوية بين البلدين مشيراً إلى مساعي غرفة التجارة وصناعة الكويت لتنمية حجم التبادل التجاري للوصول إلى المستوى

المأمول. وأوضح أن قطاع الأعمال الكويتي يتابع «باعجاب واعتزاز» مراحل تطور الاقتصاد العماني ونجاحاته في إرساء قواعد بنية اقتصادية تنموية ومتطورة من خلال الاستغلال الأمثل

لدينا أكثر من 500 شركة عاملة في السلطنة بعدة مجالات

علي الغانم : ضرورة إقامة المزيد من الشراكات الاستثمارية الكويتية -

العمانية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين

مجموعة الراي الاعلامية ش.م.ل.ع
ALRAI MEDIA GROUP K.S.C.P

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس الإدارة أن يذكر المساهمين الكرام بأن اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين سينعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/١٠/١٠ الساعة الحادية عشر صباحاً - بمقر الشركة - منطقة الشويخ الصناعية - شارع المطار رقم ٥٥ - قسيمة ١٢٦ - مقابل ديوان الخدمة المدنية - مبنى شركة مجموعة الراي الاعلامية ش.م.ل.ع

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد (الدور الخامس - هاتف رقم ٢٢٤٦٤٥٧٩) لاستلام بطاقات وتفاصيل الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية .

مجلس الإدارة